والاستثناء ههنا مفرغ لحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء
او نفعا من النفوس الا نفسي واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد
الا بحسب العوامل في الصحاح لبيكن علمك بحسب ذلك اي بقدره وعدده
وهو كلمة حسب اذا كان مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي
ساكنة كما تسكن في ضرورة الشعر على وجه الاوضح الاول فالعوامل ههنا هو
املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا
لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ بالتشديد له اي لبيان المستثنى العامل الذي
قبل الا فسمي بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم
الفاعل على المفعول اذ المفرغ في الحقيقة هو الفاعل فحذف المستثنى منه
وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا
اذا قلت ما جاءني الا زيد احكمنا بانه فاعل جاءني وهو في الحقيقة
بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قامت
هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجيء في معمولات الفعل الا
في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما ضربته
الا تأديبا وما العلماء الا انا الا ماء ولا تقول لا امشي الا وزيدا لما بعد
الا ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه
هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين لكن فيه مسامحة لا يخفى اذ الجملة
ليست بعاملة رفع لكونها خبر ان مع اسمها وخبرها من مقول
القول اي جزء منه لا محل له من الاعراب لان الكائن في محل النصب على

على ما قيل هو مجموع المقول لا جزء على ما صرحوا عليه وانى يحتمل وجوها
الاول ان يكون مرفوعا تقديره والواو فيه للعطف وفيه اي في الوجه الاول
وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل التي تحذف فعلها مثل
سقيا ورعيا اي اني ايضا رجع رجوعا اما ان يكون مبتدأ خبره محذوف
اي اني لا املك الا نفسي او خبر مبتدأ محذوف اي ومثلي اني لا املك الا نفسي
وانما حذف المبتدأ والخبر بقرينة سوق الكلام او عطفا على محل اسم ان
فان قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كونه مرفوعا قلت
قلت المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله عليه وفيه
اشارة الى ما اختاره بعض النحاة ان المعطوف يعطف على محل اسم ان
وحده الا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف على فاعل لا املك
وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان المرفوع المتصل صار كالجزء
مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وكلمة
مستقلة واما معنى فمن حيث ان الفاعل جزء من الفعل اذ لا بد للفعل
منه فلو عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد
بمنفصل او بفصل بفاصل قبل الواو او بعده فحينئذ يجوزون العطف عليه بلا استقباح
لانه اذا اكد ظهر ان المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده عما اتصل فيه بتأكيد فيحصل له نوع استقلال بهذا لكن بقي البحث
في هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)